اكراد انتيلافا

انغنشاه انجنواد

التحول

تنمية المهارات التقنية والقيادة لتحقيق الحماية الاجتماعية للجميع في أفريقيا من خلال التعاون بين بلدان الجنوب.

التحدي

وبالرغم من بعض قصص النجاح والدول الداعمة، إلا أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ظلت المنطقة التي تعاني من أقل تغطية للحماية الاجتماعية في العالم.[1] وتشمل التحديات الافتقار إلى المهارات التقنية والوعي بين موظفي الخدمة المدنية الأفارقة على جميع المستويات فيما يتعلق بالأهمية والمسارات الناجحة نحو تغطية شاملة للحماية الاجتماعية. ونفتقر بصورة خاصة إلى القدرات في العمليات التشغيلية والإدارية من أجل الإدارة الناجحة وتنفيذ سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية في أفريقيا. ويتجلى ذلك أيضًا في التباين بين التطلعات استنادًا إلى الحقوق المنصوص عليها كثيرًا في التشريعات الوطنية وخطط التنمية أو استراتيجيات الحماية الاجتماعية والأداء الضعيف لنظم ومخططات الحماية الاجتماعية في الممارسة العملية. وبينما توجد خبرة ثرية في أفريقيا، إلا أننا لم نجني ثمار هذه الخبرة بشكل منظم ولا تتوافر أية مناهج دراسية أفريقية أو فرص تعلم لاكتساب المهارات التقنية والعملية ذات الصلة بالسياق الأفريقي. وبالتالي، تعتبر الحماية الاجتماعية ذات أهمية قصوى فيما يتعلق بتحقيق خطة عام 2030 للتنمية المستدامة، وخاصة من حيث إمكاناتها بتحقيق وعدها بضمان عدم إغفال أي أحد.

نحو إيجاد حل

يكمن الهدف الرئيسي للتحول في بناء مهارات التفكير الناقد وقدرات واضعي السياسات والممارسين على المستويات الوطنية واللامركزية لتحسين تصميم وفعالية وكفاءة نظم الحماية الاجتماعية. ويهدف التحول إلى نقل أحدث ما توصلت إليه المعرفة التي تتناسب مع التحديات التي واجهت الدول في المنطقة وتشجيع المتعلمين على أخذ زمام القيادة في تغيير وتحويل نظم الحماية الاجتماعية المحددة على الصعيد الوطني.

ونظرًا لأهمية الحماية الاجتماعية في خطة عام 2030 للتنمية المستدامة، وخاصة الهدف الأول حول الفقر الممتد (الهدف 1.3 من إطار النتائج)، إلا أنه يجب تعزيز قدرة الحماية الاجتماعية على تسهيل التحول الهيكلي للاقتصاد والانتقال البطيء نحو نظم المساعدة الاجتماعية التي يتم إدارتها على نطاق الدولة في كثير من الدول الأفريقية، وقدرة الحكومات الأفريقية لتحسين نظم حمايتها الاجتماعية. ويتحقق ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والاستفادة من الأقران بين الخبراء.

وتتوافر مجموعة المواد التعليمية للتحول للعاملين في مجال الحماية الاجتماعية على المستويات الوطنية ودون الوطنية وتشمل مجموعة كاملة من المواد النموذجية للمدربين والمتعلمين بهدف توصيل مجموعة من أحداث التعلم المقدمة حسب الحاجة (الدورات التدريبية) وجهًا لوجه أو عبر الإنترنت.

وتعتبر منهجية التحول فريدة ومبتكرة من حيث إدراكها أهمية الممارسة. **يقوم التحول على تشجيع المتعلمين للتعلم من بعضهم البعض وأخذ زمام القيادة لإحداث تغيير وتحول لنظم الحماية الاجتماعية المحددة على الصعيد الوطني. وتركز مجموعة مواد التعلم على البيئة الملموسة للمشاركين. فهي لا تقتصر على وصف الإجراء الناجح، بل تتغلب على التعقيدات التي تنطوي على كيفية وسبب نجاحها. وفي هذا الاتجاه، فهي تحفز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعلم من الأقران.** وتؤكد المنهجية على تعزيز التغيير. وإلى أقصى قدر ممكن، ينبغي أن تؤدي جلسات التدريب إلى وضع التزامات شخصية أو خطط عمل للقيام بدور قيادي في التحول.

والأهم من ذلك، تطوير التحول وتوصيله من خلال الخبراء والممارسين الأفارقة وتمكين الخبراء ليصبحوا مدربين ومواصلة التعلم من بعضهم البعض وذلك عن طريق تكوين مجموعة من المدربين والخبراء فيما بين بلدان الجنوب. وتم وضع

[1] تقرير الحماية الاجتماعية العالمية التابعة لمنظمة العمل الدولية 20017 – 19، ص.9.

مجموعة مواد التعلم بالصيغة التي تتيح للمدربين الوطنيين تطبيق ذلك بسهولة. وقد نظمت المبادرة لتسهيل وإضفاء الطابع المؤسسي على التطور المشترك الجاري وتحديث مواد التعلم.

وتم إجراء أول تدريب للتحول حصل عليه المدربون في أكتوبر 2017 في زامبيا. ويمثل المدربون البالغ عددهم 23 الحكومة والأكاديميات والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة من أثيوبيا وغانا وكينيا وليسوتو ومالاوي وموريشيوس وموزامبيق وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي. وتم اختيار المشاركين من خلال الدعوة لتقديم طلبات التي تم توزيعها من خلال شبكات الشركاء الإقليمي للتحول. وللحصول على شهادة، شارك المدربون لأول مرة في التدريب. وفي الخطوة الثانية، قدم المدربون التدريب بأنفسهم بمساعدة المدربين الرئيسيين. وسوف يساعد ذلك على إنشاء مجموعة من المدربين عبر أفريقيا. وسوف يقوم مجموعة من المدربين الإقليميين للتحول بتسهيل التفاعل فيما بين بلدان الجنوب.

كما يقيم المشروع شراكات مع المؤسسات الأكاديمية المحلية ومبادرات بناء القدرات على المستويات الوطنية والإقليمية لضمان الاستدامة والتأثير. كما يسعى لإضفاء الطابع المؤسسي على مجتمع حقيقي للممارسة الذي سيتولى القيادة لتحقيق التحول في نظم الحماية الاجتماعية في أفريقيا. كما أن هناك جهودًا جارية لتكييف وتعديل محتوى المناهج على المناطق الأخرى في غرب وشمال أفريقيا وآسيا. ويجري وضع خطط لتصميم حزمة التحول وفقًا لحاجات الدورات التدريبية على المستوى الوطني في كينيا ومالاوي وجنوب أفريقيا وترجمة المواد التدريبية إلى اللغة البرتغالية والفرنسية.

وقد شارك 250 مشارك تقريبًا من خمس دول في جنوب وشرق أفريقيا في حلقات عمل تدريبية للتحول وجهًا لوجه في الفترة بين عامي 2017 و2018. ويساعد عرض نسخ إلكترونية من الدورة على تحقيق أقصى قدر من الوصول، ويتابع مشاركون من 19 دولة من جميع أنحاء العالم أول نسخة إلكترونية للدورة.

ويشمل تعزيز نظم الحماية الاجتماعية بناء المؤسسات، والتي تعتبر عملية طويلة المدى. ولم يحن الوقت بعد لقياس إسهام التحول في بناء نظم حماية اجتماعية ذات أداء أفضل في أفريقيا. ومع ذلك، يعتبر التحول وبكل تأكيد الخطوة الأولي الصحيحة في هذه الرحلة. إن الدورات التدريبية التي تقدم حلولا جاهزة في شكل ممارسات جيدة تنطوي على خطورة التوصية بنهج محددة مسبقًا والتي لا تناسب الظروف المحلية.

كما كان لمبادرة التحول دور فعال دوليًا في تحسين التنسيق والتماسك في نهج الحماية الاجتماعية عبر الوكالات التابعة للأمم المتحدة حيث يتم دمج الحزمة مع برامج تنمية القدرات لدى منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل والبرنامج الحكومي الآيرلندي لمساعدة البلدان النامية وبرامج نظم الحماية الاجتماعية للاتحاد الأوروبي. ويعد إقامة شراكات مؤسساتية ومواءمة حزمة التعلم مع المبادرات الحالية لتنمية قدرات الحماية الاجتماعية في المنطقة أمرًا هامًا لضمان الاستدامة والتأثير. وتأخذ عملية التأسيس واستراتيجيات التوصيل نهجًا من ثلاث مسارات يضم المستويات الوطنية والقومية والعالمية.

ويمكن تطبيق هيكل ومنهجية التحول في أي منطقة ولأي قضية مدرجة في خطة عام 2030 للتنمية المستدامة. ويمكن نقل المحتوى الذي يتعلق بالقيادة والتحول بسهولة مع الحاجة لتطوير المحتوى الموضوعي على أساس كل حالة على حدة مع مراعاة مبادئ:

- الاعتماد على المعارف المحلية والعملية؛
- التقليل من نهج "المحاضرة" الذي يقوم على نقل المعارف سابقة الإعداد، وبدلا من ذلك، يجب تحقيق أقصى قدر من التعلم القائم على التجربة من خلال وسائل الإيضاح والممارسات العملية ونهج حل المشاكل والمناقشة؛
- ترسيخ مشاركة المعارف وتطوير وتحديث المواد؛ و
- زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

بيانات الاتصال:

د. لوكا بيليرانو، مستشار تقني حول الأمن الاجتماعي في مالاوي وموزامبيق وزمبابوي، منظمة العمل الدولية، pellerano@ilo.org

اسم المشروع: التحول - مناهج القيادة والتحول حول بناء وإدارة الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية في أفريقيا
الدول/ المناطق: المنطقة الإقليمية لأفريقيا، أثيوبيا، كينيا، مالاوي، موزامبيق، تنزانيا، زامبيا
تم الترشيح من قبل: منظمة العمل الدولية
مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.3، 3.8، 5.4، 8.5، 10.4
مدعوم من: الاتحاد الافريقي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل ونظم الحماية الاجتماعية للاتحاد الأوروبي والبرنامج الحكومي الآيرلندي لمساعدة البلدان النامية وشبكة الخبراء للحماية الاجتماعية بجنوب أفريقيا- جمعية جنوب أفريقيا للتغذية الوريدية والمعوية.
الكيانات المنفذة: منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
حالة المشروع: قيد التنفيذ
فترة تنفيذ المشروع: 2015 – 2020
دليل الموارد الموحد للممارسة: http://socialprotection.org/institutions/transform

أكاديمية منظمة العمل الدولية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

بناء شبكات ومنصات إقليمية وشبه إقليمية لمشاركة المعارف والخبرات

© ILO

التحدي

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE) موجود في أشكال مختلفة في جميع أنحاء العالم. لا يعتبر الاقتصاد الاجتماعي ، والاقتصاد التضامني، والاقتصاد الشعبي والقطاع الثالث سوى عدد قليل من المصطلحات المستخدمة للإشارة إلى مفهوم يحدد المؤسسات والمنظمات التي، من خلال إنتاج السلع والخدمات والمعرفة، تسعى لتحقيق أهداف اجتماعية واضحة وغالبًا ما تكون بيئية وتعزز التضامن. ونظراً لمسؤولياتها وجداول أعمالها، فإن العديد من أصحاب المصلحة في قطاع الخدمات الخاصة (بما في ذلك صانعي السياسات والأكاديميين ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل والممارسين في القطاع الخاص) لا يتواصلون بالضرورة، مما يؤدي إلى سياسات منفصلة عن الحقائق المحلية. ويزداد الأمر كذلك بالنسبة لأصحاب المصلحة في القطاع الخاص في الجنوب العالمي، الذين لديهم فرصة ضئيلة للتأثير على السياسة، وأولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى سياسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المناسب.

نحو إيجاد حل

لمواجهة هذا التحدي، أطلقت منظمة العمل الدولية (ILO) أكاديمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE) لـ:

- المساهمة في فهم أفضل لمفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- التأكيد على أهمية قطاع خدمات الدعم الاستراتيجي كنموذج إنمائي بديل/ تكميلي، سواء في إطار برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية أو جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى وجه التحديد هدف التنمية المستدامة (SDG) 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي؛
- بناء وتعزيز الشبكات القائمة على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تسهيل تبادل أفضل الممارسات والمعرفة؛ و
- إنشاء وتعزيز مجتمع للاقتصاد الاجتماعي والتضامني للممارسة.

بفضل المنح الدراسية التي تم تمويلها من قبل برنامج الخدمات الاتحادية للشؤون العلمية والتقنية والثقافية لمنظمة العمل الدولية، تضم أكاديمية منظمة العمل الدولية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني المشاركين من جنوب العالم. تغطية رسوم السفر والإقامة والمشاركة، تسمح المنح الدراسية للأفراد المختارين بحضور الأكاديمية ومشاركة المعرفة، وأفضل الممارسات والتحديات مع أصحاب المصلحة الآخرين في القطاع الخاص عادة ما لا تتاح لهم الفرصة للالتقاءبهم، وبالتالي تنكسر الحواجز التي توجد عادة بينهم، تمشيا مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، المقصد 17.9 (تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات الفعال والموجه في البلدان النامية لدعم الخطط الوطنية لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي). تسمح الديناميكيات المرنة والتفاعلية الخاصة بالأكاديمية بتجربة إثراء لكل من أصحاب المصلحة الجدد والخبراء في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. Iوهو يتضمن سلسلة من الجلسات العامة التي تهيئ الساحة للجلسات الانتخابية، والتي صممت لتوليد مناقشات وتفاعلات أعمق حول موضوع محدد في إطار الموضوع الأوسع للأكاديمية.

كما تتميز الأكاديمية بزيارات ميدانية، حيث يحصل المشاركون على عرض مباشر لمبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الملموسة في المدينة المضيفة والبلد المضيف. تسمح الزيارات الميدانية للمشاركين بمناقشة مباشرة مع مساهمي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتقييم الخبرات المحلية. هذا يسمح لصانعي السياسات في الحضور لترجمة واقعهم في صنع السياسة الخاصة بهم، وتعزيز نهج من أسفل إلى أعلى. علاوة على ذلك، يحصل المشاركون على الوصول إلى منصة التعلم عن

بعد قبل الأكاديمية، بحيث يمكن لجميع المشاركين التعرف على المبادئ والمفاهيم الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. **يمكن أن تعمل ترتيبات بلدان الجنوب والترتيبات الثلاثية على توسيع تأثير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السياقات الوطنية عن طريق بناء شبكات ومنصات إقليمية وشبه إقليمية لمشاركة المعارف والخبرات. توجد بالفعل العديد من شبكات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين بلدان الجنوب**، على سبيل المثال، مكتب تنسيق أمريكا اللاتينية للتجارة المنصفة (MCLACJ)، و MERCOSUR Solidario، وشبكة ASEC في آسيا، شبكة تعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني عبر القارات.

يطلب من المشاركين كتابة مقال حول المكتب الاتحادي للشؤون العلمية والتقنية والثقافية بشكل عام وموضوع الأكاديمية على وجه التحديد. تناولت المواد مواضيع مثل توظيف الشباب والتنمية المستدامة، الابتكار الاجتماعي للعمل اللائق، التنمية المحلية، النظم الإيكولوجية المبتكرة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومستقبل العمل. يتم استخدام المقالات لتحفيز المناقشات خلال جلسات الأكاديمية، بما في ذلك الجلسة الاختيارية حول المكتب الاتحادي للشؤون العلمية والتقنية والثقافية.

الأكاديمية مدفوعة بالطلب، حيث يطلب من منظمة العمل الدولية أن تستضيف أكاديمية في بلدها. وقد عقدت تسعة أكاديميات (تورينو، إيطاليا، مونتريال، كندا، أكادير، المغرب، بويبلا، المكسيك، كامبيناس، البرازيل، سان خوسيه، كوستاريكا، سيول، جمهورية كوريا، ومدينة لوكسمبورج، لوكسمبورغ). ستعقد الأكاديمية العاشرة في إسبانيا في عام 2018.

في بعض الحالات، أدت الأكاديمية إلى مزيد من مشاريع التعاون التنموي مع وزارة التمويل أو مباشرة مع الناخبين أنفسهم.

بيانات الاتصال:

السيد روبرتو دي ميغليو، منظمة العمل الدولية، dimeglio@ilo.org

السيدة لورا شيكياريللي، منظمة العمل الدولية، cicciarelli@iloguest.org

اسم المشروع: أكاديمية منظمة العمل الدولية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

الدول/ المناطق: عالمي (حتى الآن البرازيل، كندا، كوستاريكا، إيطاليا، جمهورية كوريا، لوكسمبورغ، المكسيك، المغرب، جنوب أفريقيا، إسبانيا)

تم الترشيح من قبل: منظمة العمل الدولية

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 8.3، 17.9

مدعوم من: منظمة العمل الدولية والشراكة التأسيسية

الكيانات المنفذة: منظمة العمل الدولية ، المكونات ذات الصلة (عادة وزارات العمل)

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2013 – حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: http://www.sseacb.net/

الشراكة من أجل العمل على اقتصاد أخضر

التعلم المتبادل بين قيرغيزستان ومنغوليا بشأن السياسات والممارسات الاقتصادية الخضراء للنهوض بجدول أعمال عام 2030

التحدي

قيرغيزستان بلد غير ساحلي ويعتمد اقتصادها أساسا على الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاعات الطاقة الكهرمائية. يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على الزراعة (حوالي 40 في المائة من إجمالي العمالة) والموارد الطبيعية. يشكل تدهور الأراضي والتصحر تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية خطيرة.

تلتزم حكومة قيرغيزستان بعكس مسار التدهور البيئي وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. تم الاعتراف بالانتقال إلى مسارات إنمائية أكثر استدامة كأولوية وطنية في أطر السياسات المختلفة. ومع ذلك، تواجه البلاد تحديات في التنفيذ.

نحو إيجاد حل

للتصدي للتحدي المذكور أعلاه، يشكل الدعم المخصص لتحليل السياسات القطاعية والاقتصادية الكلية والمواضيعية مجالاً رئيسياً لدعم الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر (PAGE). تسعى الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر إلى وضع الاستدامة في صميم السياسات والممارسات الاقتصادية للنهوض بجدول أعمال عام 2030 ودعم الدول والمناطق في إعادة صياغة السياسات والممارسات الاقتصادية حولالاستدامة لتعزيز النمو الاقتصادي، وخلق الدخل وفرص العمل ، والحد من الفقر وعدم المساواة وتعزيز الأسس الإيكولوجية لاقتصاداتها. تضم الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR). يمكن أن توفر ولاياتها وخبراتها وشبكاتها المشتركة دعماً متكاملاً وشاملاً للبلدان حول الاقتصاد الأخضر الشامل، بما يضمن التماسك وتجنب الازدواجية. تعمل بلدان العمل بشأن الاقتصاد الأخضر في مراحل مختلفة من التحول في الاقتصاد الأخضر، والذي يوفر منصة مثالية لبدء التعاون بين بلدان الجنوب .

يوفر التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين قرغيزستان ومنغوليا فرصة لبناء وتعزيز التبادل المشترك حول تطوير سياسة الاقتصاد الأخضر وممارسته بين البلدين المتجاورين، وهو أمر أساسي لنجاح تنفيذ أهداف الاقتصاد الأخضر.

وقد برزت هذه المبادرة في إطار اتفاق بين منظمة العمل الدولية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب بين بلدان الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر. بدأت قيرغيزستان في تشجيع الاقتصاد الأخضر وكانت مهتمة بالتعلم من تجربة الشراكة من أجل العمل من أجل الاقتصاد الأخضر في منغوليا، بما في ذلك الدروس المستفادة والتحديات والإنجازات، حيث اقتربت منغوليا من نهاية البرنامج المدعوم بالشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر.

وبناء على ذلك، تم إجراء زيارتين دراسيتين لتسهيل التعلم بين الأقران بين البلدين. وحضر وفد قيرغيزستان في أسبوع الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر في منغوليا المخصصة لقضايا الاقتصاد الأخضر في سبتمبر 2017. ضم الوفد ممثلين عن وزارة المالية، ووزارة الاقتصاد، ومجلس رجال الأعمال، وتنمية الأعمال التجارية في إطار البرلمان، والوكالة الحكومية لحماية البيئة والغابات، وكذلك جمعية الأعمال، الأنشطة المنفذة بشكل مشترك.

وقد أتاحت هذه الزيارة فرصة ممتازة للتبادل بين الأقران في الحياة الواقعية بين أصحاب المصلحة الذين يشاركون بشكل مباشر في تطوير وتنفيذ إصلاح السياسات من أجل الاقتصاد الأخضر. إن مشاركة نظراء قيرغيز في عدد من فعاليات "الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر" التي نظمت على مدار الأسبوع، قد أتاحت رؤى ثاقبة حول كيفية تنفيذ مجالات

© ILO

العمل المحددة بفعالية أكبر في قيرغيزستان، بما في ذلك: استراتيجية التمويل المستدام؛ الصندوق الائتماني الأخضر المنغولي؛ منصات لجلب رأس المال المناخي العالمي للبلاد؛ أدوات التمويل المستدام غير المصرفية؛ وفهم أفضل لمبادئ التمويل المستدام بين الجمعيات التجارية والمصرفية وغيرها.

أعربت قيرغيزستان عن تقديرها الكبير للخبرة المنغولية في إدخال المشتريات الخضراء على المستوى الحكومي، وقد التزمت بتكرار أفضل الممارسات في سياق قيرغيزستان.

خلال الزيارة الدراسية الثانية، زار وفد منغولي قرغيزستان في نوفمبر 2017 وشارك في منتدى "الاقتصاد الأخضر من النظرية إلى التطبيق: فرص جديدة للعمل." تقاسم النظراء المنغوليون إنجازاتهم في إدخال الاقتصاد الأخضر على المستوى الوطني وعلموا عن تجارب قيرغيزية في استخدام التكنولوجيات الخضراء في الأعمال التجارية. ضم الوفد المنغولي ممثلين عن وزارة المالية ووزارة البيئة والسياحة وبنك Hac ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) في منغوليا.

كانت عناصر الاستدامة والتكرار في هذه التبادلات فيما بين بلدان الجنوب قوية. ونظراً لأوجه التشابه في السياقين السياسي والتاريخي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي للبلدين، فإن التعلم من نظير إلى نظير كان فعالاً، وكان من السهل تكييف الممارسات من بلد واحد إلى بلد آخر. يتم استخدام الفوائد المكتسبة على المدى المتوسط - والطويل يتم استخدام الفوائد المكتسبة على المدى المتوسط - والطويل. هناك خطط لمواصلة هذا التعاون الناجح بين بلدان الجنوب في عام 2018 وما بعده مع كل من الدول المشاركة في الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر وغيرها. وتشمل مسارات العمل التمويل المستدام، والمشتريات العامة المستدامة، والاقتصاد الأخضر في التعليم والمهارات / الوظائف الخضراء. وهناك خطط لاستكشاف نموذج تقدير الوظائف الخضراء تحت قيادة منظمة العمل الدولية في عام 2018.

لقد كان جدول أعمال الوظائف الخضراء عنصرا شاملا ومتكاملا في التبادل. تلقى كل من البلدين نتائج تقييم المهارات الخضراء الذي أجرته منظمة العمل الدولية في منغوليا عام 2014 وفي قيرغيزستان عام 2017. في إطار الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر في قيرغيزستان، من المقرر أن يستمر العمل في مشاريع التوظيف الأخضر مع منظمة العمل الدولية في عام 2018. بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالاستدامة، يستخدم البلدان الفرصة التي توفرها برامج الأمم المتحدة أو البرامج الحكومية المماثلة الأخرى للحفاظ على زخم التبادل. يقدم مسار العمل الجديد بشأن التمويل المستدام بقيادة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومبادرة وزارة المالية القيرغيزية بشأن المشتريات العامة المستدامة مثالين.

يمكن للتبادل بين قرغيزستان ومنغوليا أن يكون بمثابة ممارسة جيدة تتضمن التعاون الثلاثي الحقيقي، استناداً إلى المساعدة المقدمة من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) برنامج التنمية الاقتصادية المستدامة (PSED) الذي يشكل خبرة فنية ومساهمة مالية لدعم جولات دراسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعرفة المشتركة في التجربة المنغولية تعمل على دمج عناصر جديدة وموجهة في تنفيذ برنامج الشراكة من اجل العمل بشأن اقتصاد اخضر في قيرغيزستان.

بيانات الاتصال:

السيد مصطفى كمال غي، منسق برنامج الوظائف الخضراء، قسم المشاريع، منظمة العمل الدولية، gueye@ilo.org

اسم المشروع: الشراكة من أجل العمل على الاقتصاد الأخضر: التعلم المتبادل بين منغوليا وقيرغيزستان بشأن السياسات والممارسات الاقتصادية الخضراء للنهوض بجدول أعمال عام 2030

الدول/ المناطق: قرغيزستان، منغوليا

تم الترشيح من قبل: منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 8.3، 8.4، 13.2، 17.6، 17.7

مدعوم من: منظمة العمل الدولية

الكيانات المنفذة: الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر (منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2017 – 2019

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/M9qWLT؛ goo.gl/VC8guw؛ goo.gl/vs8jNz